للقيادة العامة السورية»[٤٥]، وان الجمهورية العراقية أبدت رأياً خاصاً في اجتماع الدورة الثانية عشرة (العادية) لمجلس الدفاع المشترك بـ «ضرورة تعيين القيادة العسكرية الموحّدة المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ بين مختلف الجبهات والمحافظة على وحدة الجبهة الشرقية وعدم تجزئتها الى شمالية وشرقية، أي انها تشمل خط المواجهة الكامل السوري والاردني معاً، وتعيين قيادة واحدة لهذه الجبهة تنبثق من القيادة العامة»[٤٦]. امّا قرارات الدورة الثالثة عشرة (العادية) لمجلس الدفاع المشترك، فهي نصّت، عند تقسيمها للجبهات، على ان الجبهة تشمل جميع قوات الدولة وأي قوات عربية توضع تحت قيادتها، أي انها تسلّم، مبدئياً، بخضوع قوات الدعم لقيادة الدولة التي تعمل من خلالها[٤٧]، في حين وضعت جميع الجبهات تحت قيادة قائد عام واحد، هو القائد العام للقوات المسلحة المصرية. واللافت للنظر انها، وان عيّنت القائد العام بالاسم، الّا ان صفته كقائد عام للقوات المسلحة المصرية كانت سابقة لاسمه، بمعنى ان جميع الجبهات توضع تحت قيادة القائد العام للقوات المسلّحة المصرية أيّاً كان اسمه، بينما الملاحظ ان الجمهورية العراقية تقدمت بمذكرة، للمرة الثانية، لادخال تعديل ينص، فيما ينص عليه، على ان «تكون القوات العراقية بأمرة القائد العام للقوات العربية مباشرة»[٤٨].

امّا قيادات الجبهات، فمن الواضح انها لم تخطط لاستخدام القوات التي تقرر ان تدعمها، عدا تلك التي كانت موجودة فعلاً على اراضيها قبل بداية القتال؛ بل ان اللواء المدرّع الليبي الذي تمركز في مصر قبل القتال لم يوضع في الاعتبار عند التخطيط، بل ان تخطيط مجلس الدفاع المشترك الذي اعتبر قائد القوات الجوية السورية قائداً للقوات الجوية على الجبهتين، الشمالية والشرقية، وقرّر ان يتولّى قائد القوات الجوية المصرية قيادة القوات الجوية على الجبهات الثلاث، ونصّ على ان تعاون القائد العام للقوات المسلّحة المصرية مجموعة عمليات من الدول المشتركة في القتال، لم ينفذ؛ اذ كانت تنقصه القرارات التنفيذية وجهاز المتابعة الذي كان يجب ان يتابع تنفيذ القرارات. وهكذا كان تخطيط مشاركة القوات العربية في المعركة يشوبه الكثير من القصور، الامر الذي سيتضح لاحقاً.

تقويم التنفيذ

كان التنفيذ، في بعض جوانبه، أفضل من التخطيط، بينما شابه بعض الضعف في جوانب أخرى. ولكي نقوّم التنفيذ، فاننا نتناوله، أيضاً، من حيث الحجم والتوقيت والاستخدام والفاعلية، محاولين ان نعرف الاسباب التي أدّت الى هذه الصورة من التنفيذ، وان نخرج، اخيراً، بتوصيات المشاركة العسكرية العربية في أماكن وظروف أخرى.

كان أفضل جوانب التنفيذ هو حجم المشاركة كما أوضحنا؛ اذ انه، اولاً، أكبر حجم من المشاركة العربية في معركة، او أعمال قتال، بل يمكن القول انه كان يمكن ان يكون أكبر لو ان المعركة استمرت لزمن أطول، او لو ان القوات المحدّدة لدعم الجبهات كانت موجودة في اماكنها منذ بدء القتال. ويكفي، في هذا المجال، شهادة الفريق الشاذلي، الذي كان اميناً عاماً مساعداً عسكرياً للجامعة، بأنه لم يكن لدى تلك الدول شيء ملائم لكي ترسله ولم ترسله، وانه، في كثير من الاحوال، تجاوزت الدول التزاماتها الواردة من حيث التخطيط في حجم القوات المرسلة، وان النقص كان ناتجاً عن استحالة التنفيذ، وليس التردد في المشاركة. ولكن يبقى السؤال حول المشاركة الاردنية ؟ وهنا، أشار محمود رياض، الذي كان اميناً عاماً للجامعة العربية، الى الخلاف الذي نشب بين الاردن، من جانب، وسوريا ومصر، من جانب آخر، بسبب المشروع الذي اقترحه الملك حسين باقامة المملكة المتحدة؛ وانه حينما عادت